

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية اتجاهاته ... محدداته

د. كريم سالم حسين الغالبي*

المقدمة :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) احد المتغيرات المؤثرة في تطور الاقتصادات ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية والمتمثلة بتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الاسواق العالمية ومن المتوقع أن تزداد هذه الأهمية خلال العقود القادمة .

وتسعى البلدان النامية وبسبب قلة مواردها المالية وانخفاض مدخراتها المحلية ومعدلات نموها الى تشجيع هذا النوع من الاستثمار الاجنبي باعتباره وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات واستقرارها وتنشيط اداء القطاعات الاقتصادية وزيادة كفاءتها وتحسين أدائها . ان تزايد اهتمام البلدان النامية بموضوع تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحفيزه وخلق المناخ المناسب له ، جاء كنتيجة ضمنية لانخفاض المساعدات الرسمية المقدمة من قبل الدول المتقدمة ، والاثار الخطيرة التي رافقت الديون الخارجية والازمات المالية التي أحاطت بالاستثمار المحفطي في كل من المكسيك ودول جنوب شرق اسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي . ناهيك عن شحة رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية .

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف الى التعرف على اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعه الاقليمي ومناقشة اهم المحددات والعوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار لدى الشركات الاجنبية ثم التطرق الى اثاره الايجابية والسلبية على الاقتصادات النامية

وقد اعتمد البحث الاطار التحليلي الوصفي والنظري مستندا على المصادر والبيانات المختلفة المتاحة ذات الصلة بالموضوع ... وحتى يمكن للبحث ان يكتسب منهجية العلمية السليمة ، وجدنا من المناسب تضمين الدراسة المحاور الاتية :-

اولا :- الاستثمار الاجنبي المباشر : الاطار المفاهيمي والتاريخي .

ثانيا :- اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

ثالثا :- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر .

رابعا :- الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

خامسا :- الاستنتاجات والتوصيات

* أستاذ مساعد الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية

أولاً:- الاستثمار الأجنبي المباشر: الإطار المفاهيمي

على الرغم من التعاريف المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) ، إلا أنها جميعاً تضم عناصر أساسية في مقدمتها أنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقه ويمارس المستثمر دوراً مهماً في إدارة أمواله ، كما أنه الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات المتعددة الجنسية (TNEs). والمفهوم العام للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يعني الاستثمار في موجودات دولة أجنبية من خلال إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة ، سواء كانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أو التسويق لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ، بمعنى آخر هو كل استثمار يأتي من خارج الحدود الوطنية للبلد المضيف والذي يقوم به مستثمر أجنبي. وما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى هو الدور الفعال للمستثمر الأجنبي في إدارة موجوداته وكذلك الإشراف على تقنية المشروع ومهارات التسويق. ويذهب الدكتور عبد السلام أبو قحف إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه نوع من التملك الجزئي والمطلق من الطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري⁽¹⁾ في حين يرى جيل برتان، في الاستثمار الأجنبي ضرورة الهيمنة على المشروع والإشراف عليه ، كون الشركات الأجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع و إدارته⁽²⁾. وترى بعض المنظمات الدولية أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين (25-50%) من كامل أسهم المشروع. وعادة ما تطرح الأدبيات الاقتصادية نوع آخر من الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار المحفظي أو بالمحفظة (Foreign Portfolio Investment) ، وهذا النوع من الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI) يأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة والحكومية في دولة أجنبية بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار والحصول على أرباح ويتميز هذا النوع من الاستثمار بكونه قصير الأجل ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل أو الأفراد ، كما يفتقر إلى الرقابة الإدارية ، لذا فإن أهم ما يميز كلا نوعي الاستثمار هو البعد الإداري والبعد الزمني⁽³⁾.

هذا ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهم أشكال التمويل الدولي ومصادره من حيث تزايد حجم التدفقات وأهميتها النسبية لاسيما في ظل الترتيبات الدولية الجديدة والاتجاه نحو لعولمة والانفتاح على العالم الخارجي وتحرير الاقتصاد وانسياب حركة البضائع ورؤوس الأموال . وتتألف التدفقات الرأسمالية من تدفقات خاصة تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة) وديون البنوك وغيرها من الائتمان المتعلق بالتجارة وتدفقات رسمية كالمنح والقروض الميسرة. ويشير الجدول (1) إلى أن معظم تدفقات الموارد المالية الخارجية إلى البلدان النامية هي تدفقات خاصة (أكثر من 80%) عام 2002 ، وقد ازدادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي (40.8%) عام 1995 إلى حوالي (78%) عام 2002 في حين أنخفضت الأهمية النسبية للأشكال الأخرى من التمويل لاسيما استثمار المحفظة (أسهم الملكية وسندات الدين) من (26%) عام 1995 إلى (15.2%) عام 2002 وديون البنوك من (11.8% إلى (-) 8.6%) والتدفقات الرسمية (المنح من 21% إلى (-) 18.9%) للمدة نفسها ، وهذا يدل على تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالقياس إلى مصادر التمويل الأخرى في البلدان النامية

جدول (١)

تدفقات الموارد المالية الخارجية الى البلدان النامية

النسبة المئوية		أشكال التمويل الدولي
2002	1995	
81.1	79.0	تدفقات خاصة
77.7	40.8	استثمار مباشر
5.1	14.0	اسهم الملكية
10.1	12.0	سندات الدين
-8.6	11.8	ديون البنوك
-3.2	0.4	غيرها
18.9	21.0	تدفقات رسمية (منح)

المصدر: World Bank, Global Development Finance (2004)

ولعل ابرز العوامل وراء هذه الزيادة في التدفقات يعود الى معدلات النمو المرتفعة في البلدان النامية مقارنة بحالة الركود الاقتصادي التي سادت الدول المتقدمة (4.6%) مقارنة (1.7%) والهبوط المصاحب له في اسعار الفائدة⁽⁴⁾ لكن العوامل الالهة تلك التي تجسدت في برامج الإصلاح الهيكلي (بما في ذلك التخصيص Privatization) وتحرير معاملات الحساب الجاري وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية للداخل وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسية . وهذا ما يؤكد عودة الدور الهام الذي تؤديه مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في تلبية مصالح الدول المتقدمة ،والى حد ما رغبة البلدان النامية من التحول نحو هذا النوع من الاستثمارات كرافد مهم للتمويل ،وحصد المكاسب المرجوة والتي في مقدمتها حيازة التكنولوجيا وتعزيز قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الاسواق المفتوحة وتطوير مهارات القوة العاملة الوطنية ،لذا نرى ان هذه البلدان بذلت جهوداً من اجل توفير المناخ المؤاتي لاجتذاب هذا النوع من الاستثمارات .ولازال هناك جدل ونقاش مستمر بين مؤيد ومعارض حول جدوى الاستثمارات الاجنبية في تحقيق اهداف التنمية في البلدان النامية المضيفة ،ولاتنتهي طالما هناك اختلاف بين اهداف ومصالح اطراف الاستثمار المختلفة . هناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية صورة للهيمنة والسيطرة وازدياد درجة التبعية الاقتصادية ،بالمقابل فان الاراء المؤيدة ترى ان الاستثمارات الاجنبية رافداً للاقتصاد كونها اداة للحد من البطالة وا سلوباً لاستخدام التكنولوجيا وتعزيز ميزان المدفوعات وتوليد قيمة مضافة من المشروعات الاستثمارية الجديدة⁽⁵⁾ . هذا وقد شهد الاستثمار الاجنبي المباشر مراحل تاريخية تمتد الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالذات بعد عام 1870م . وارتبط انذاك بشكل وثيق بالسيطرة الاستعمارية على الدول التابعة (المباشرة وغير المباشرة) والتي تمثلها البلدان النامية حالياً، واحتلت المملكة المتحدة مركز الصدارة في قيادة الاستثمار الاجنبي في تلك الفترة نظراً للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به،وبعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً بعد منتصف الخمسينات برزت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال لتعمير اوربا،وتكاملت اسواق اوربا مع الولايات المتحدة وزاد استثمارها في اوربا وامريكا اللاتينية وبعض البلدان النامية الاخرى وخلال السبعينات ومطلع الثمانينات لم

يتطور الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) نتيجة بعض الحواجز والعقبات التي فرضتها البلدان النامية، الذي اعتبرته انتقاصاً من استقلالها السياسي والاقتصادي، او بسبب الأخفاقات التي رافقت الاستثمارات السابقة وما نتج عنها من أضرار واثار سلبية أو الخوف من السيطرة الاجنبية على المشاريع المحلية⁽⁶⁾، الامر الذي جعلها تتجه الى فرض القيود على هذه الاستثمارات والقيام بتأميم مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر. الا ان تفاقم ازمة المديونية عام 1982 واتساع حركة الشركات الاجنبية وتطلعها للاستثمار في الاسواق العالمية المجزية في ظل تزايد الاتجاهات العالمية الداعية الى اعطاء الاولوية لآلية السوق، جعل عقد الثمانينات والتسعينات تشهد تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو الامر الذي يؤكد عودة الدور الهام الذي تؤديه مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثانياً:- اتجاهات تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

يوضح الجدول (2) تطور اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية والعربية، ونرى ان اجمالي الاستثمارات قد ازدادت بسبعة اضعاف بين عامي (1990-2000) ليصل الى نحو (1.4) ترليون دولار، ليعود وينخفض الى (679) مليار دولار عام 2002 أي حوالي نصف ما بلغة في عام 2000. كانت الاقطار المتقدمة اكبر مستقبل لهذه التدفقات اذ بلغت حصتها (137.5) مليار دولار وبنسبة (69%) كمتوسط للمدة (1995-1999) ثم ارتفعت الى (415) مليار دولار وبمعدل نمو (202%) كمتوسط للمدة (1995-1999) ثم تطورت باتجاه الزيادة حتى بلغت (1133) مليار دولار وبنسبة (81.6) عام 2000. وهذا يعود الى مجموعة من العوامل لعل اهمها التغير التكنولوجي السريع وتزايد المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية وتزايد اتفاقيات الاستثمار الثنائية، الا انها شهدت تراجعاً حاداً في عامي

جدول (2)

اتجاهات التطور والاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد حسب الاقطار للمدة (1990-2002)

الاهمية النسبية %					2002	2001	2000	متوسط الفترة 1995-1999	متوسط الفترة 1990-1994	السنوات البيانات
2002	2001	2000	فترة 1995-	الفترة 1990-						
100	100	100	100	100	678.8	817.6	1388	594.6	199.5	اجمالي الاستثمارات
					-17.0	-41.1	133.0	198.0	-	معدل النمو
76	72.2	81.6	69.8	69	515.8	590.2	1133	415.3	137.5	البلدان المتقدمة
					-13	-48	172	202	--	معدل النمو %
		18.2	29.5	2905	157.6	219.7	252.5	174.9	58.8	البلدان النامية

					-28.3	-13.0	44.3	197.4	--	معدل النمو %
0.8	0.9	0.2	0.7	1.5	5.4	7.7	2.6	4.4	3.2	البلدان العربية
					-30.1	196.1	-41.0	37.5	-	معدل النمو %

المصدر: UNCTAD, World Investment Report. 1998, 2003.

- احتسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.
(2001، 2002) اذ انخفضت الى (515 ، 590) مليار دولار وبنسب نمو سالبة بلغت (-48) ، (-) 13 على التوالي.

وكان لهذا التدهور اسباب عديدة اهمها انخفاض معدل نمو التجارة العالمية من (12.5%) عام 2000 الى (0.1%) عام 2001 و (3.1%) عام 2002 (7) ناهيك عن المناخ السياسي ٦ والاقتصادي الذي افرزته احداث (11) ايلول عام 2001. الامر الذي يشير الى علاقة متباينة بين الاستثمار المباشر والتجارة الخارجية (8).

اما بالنسبة للبلدان النامية فقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيها تطورا "واضحا" حتى عام 2000 استجابة للتغيرات في بيئة الاستثمار وقد ادت عوامل الدفع وعوامل الجذب الى حدوث طفرة هائلة في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي اذ بلغت (58.8) مليار دولار كمتوسط (-1994-1990) ثم ارتفعت الى حوالي (175) مليار دولار كمتوسط للفترة (1995-1999) وبمعدل نمو سنوي (197.4%) واستمرت بالزيادة حتى بلغت اعلى مستوى لها، اذ اصبحت (252.5) مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو (44.3%) وباهمية نسبية قدرها (18.2)، وهذا يعود الى تسارع التطورات التكنولوجية وتقنية الاتصالات التي عززت خطى العولمة والاصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها، الا انها سجلت انخفاضا" في عامي 2001 2002 حتى بلغت (219.7)، (157.6) مليار دولار على الترتيب وباهمية نسبية (26.9%) (23.2%) للأسباب التي تم ذكرها انفا".

اما بالنسبة للدول العربية نلاحظ بصورة عامة اتجاها" تصاعديا" لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، غير ان هذا النمط يتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو خلال المدة (-2002-1990) وبضالته مقارنة مع حجم التدفقات العالمية، اذ بلغت (3.2) مليار دولار كمتوسط للمدة (1990-1994) ثم ارتفعت الى (4.4) مليار دولار وبمعدل نمو (37.5%) كمتوسط للمدة (-1999-1994) ثم انخفضت قيمتها الى (2.6) مليار دولار عام 2000 ثم عادت لترتفع الى (7.7) مليار دولار عام 2001 ثم تراجعت لتصبح (5.4) مليار دولار عام 2002.

ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي الى البلدان العربية اذ بلغت (1.5% ، 0.7% ، 0.2% ، 0.9% ، 0.8%) لنفس السنوات على الترتيب، علما" بان حصة هذه البلدان 2% من اجمالي الناتج العالمي. هذا ويشير تقرير المناخ الاستثماري الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2004، الى ان من المتوقع ان تستقطب البلدان العربية حوالي (6.5) مليار دولار عام 2003 (9) هذا ويظهر الجدول (3) الاستثمارات التي حصلت عليها البلدان العربية كمتوسط للمدة (1990-2002) بالاضافة الى نسب متوسط الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي. ويتضح من الجدول ان مصر تصدرت مجموعة الدول العربية من حيث حجم التدفقات

التي بلغت (758) مليون دولار كمتوسط للمدة المذكورة وبنسبة (18.4)، تليها بالمرتبة الثانية المغرب ثم تونس والبحرين والسعودية والجزائر وبأهمية نسبية بلغت (15.9%)، 11%، 10%، 8.8%، 8% . وقد استقبلت خمسة دول عربية (80%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2002 شملت الجزائر (1065) مليون دولار والامارات العربية (834) مليون دولار وتونس (821) مليون دولار والسودان (713) مليون دولار ومصر (647) مليون دولار (10) ويبين الجدول ان نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي في كل من البحرين وتونس اعلى من النسبة المماثلة للبلدان النامية والتي تساوي (2.29) (11) في حين سجلت بقية البلدان نسبة متدنية تراوحت بين (0.12%-2.28%) باستثناء ليبيا التي بلغت نسبة الاستثمارات الاجنبية الى الناتج المحلي (-0.17%). هذا وبلغت نسبة متوسط الاستثمار الاجنبي الى الناتج في البلدان العربية حوالي 1.5% .

جدول (3)

متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية (1990-2002) مليار دولار.

الدولة	متوسط الفترة 2002 - 1990	%	نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الناتج المحلي %
الاردن	141	3.4	1.78
الامارات	157	3.8	0.29
البحرين	411	10	6.93
تونس	452	11	2.48
الجزائر	332	8	0.64
السعودية	364	8.8	0.33
السودان	191	4.6	1.48
سوريا	134	3.2	0.82
عمان	79	1.9	0.59
قطر	203	4.9	1.66
الكويت	34	0.8	0.12
لبنان	119	2.9	0.77
ليبيا	-45	-1.1	-0.17
مصر	758	18.4	1.19
المغرب	654	15.9	2.02
موريتانيا	23	0.5	2.28
اليمن	106	2.5	1.57
المتوسط العام	4112.4		1.5

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير المناخ الاستثماري في الدول العربية للاعوام 2001, 2003 - UNCTAD, World Investment Report.
- قام الباحث باستخراج النسب اعلاه.

اما عن التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي اتسم بالتغير المستمر بين المناطق الجاذبة فلا تزال الدول المتقدمة تمثل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ تستأثر (ثلاثة ارباع) التدفقات الوافدة، ولا تزال عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود تمثل المحرك الاساسي وراء الاستثمار الاجنبي (12). ويوضح الجدول (4) التوزيع الاقليمي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد حسب مناطق الاقاليم في العالم.

جدول (4)
التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

نسبة مئوية				السنوات	الدول
2000 %	%1999	%1998	%1990 - 1986		
78	77	69	82		البلدان المتقدمة
52.6	45.1	39.4	39.6		اوربا الغربية
23.3	27.4	25.1	35		الولايات المتحدة الامريكية
0.7	1.2	0.47	0.9		اليابان
20	20.7	27.2	16.8		البلدان النامية
7.1	0.95	12	4.3		امريكا اللاتينية والكاريبي
12	9.3	13.8	9.9		اسيا
11.4	8.9	12.4	-		جنوب شرق اسيا
2	2.1	3.1	-		اوربا الوسطى والشرقية
100	100	100	100		العالم

المصدر:

UNCTAD, World Investment Report 1995, 2001

- قام الباحث باحتساب النسب اعلاه .

حيث استمرت سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على هذه التدفقات في عقد الثمانينات من القرن الماضي وقد تجاوزت النسبة (80%) من تلك التدفقات خلال المدة (1990-1986) وقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى في الاهمية النسبية بلغت (35%) كمتوسط

للمدة (1986-1990) تليها دول أوروبا الغربية وفي المقدمة منها المملكة المتحدة، أما اليابان فقد بلغت (0.9) %.

أما بالنسبة للبلدان النامية والتي لم تحظ إلا بنسبة لا تتجاوز (16.8) من إجمالي تدفقات الاستثمار فقد تركزت في عدد قليل من هذه البلدان هي في الغالب دول أمريكا اللاتينية وآسيا كما يتضح من الجدول (4). إن انخفاض حصة البلدان النامية من تلك التدفقات تفسرها العديد من العوامل في مقدمتها أزمة المديونية التي تضاعفت ثلاث مرات تقريبا" للمدة (1980-1993) من (-1812 658) مليار دولار وارتفاع خدمة الدين من 99.5 مليار دولار إلى 191.8 مليار دولار لذات الفترة (13). ويشير الجدول (4) إلى ارتفاع نسبة هذه التدفقات الواردة إلى البلدان النامية لتصل أعلى نسبة لها (27.2) عام 1998 في حين تراجعت حصة البلدان المتقدمة لاسيما الأعوام 1998، 1999، لتصبح (78%) في عام 2000. وقد استأثرت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان بنسب بلغت (52.6%)، (23.3%)، (0.7%) على الترتيب.

أما على مستوى البلدان النامية كان لدول جنوب شرق آسيا نسبة تجاوزت (50%) من مجمل التدفقات الواردة للبلدان النامية في حين احتفظت دول أوروبا الوسطى والشرقية بنصيبها البالغ (2%) من إجمالي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فيما يخص البلدان العربية فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدودا" إذ يشير تقرير مناخ الاستثمار لعام (2004) إلى أن الاستثمار المذكور لا يتعدى (1.5) من الاستثمارات المباشرة خلال عقد التسعينات وحتى عام 2002. فيما استحوذت أربع دول عربية هي الجزائر وتونس والإمارات ومصر على حوالي ثلثي هذه الاستثمارات لعام 2002.

مما سبق يمكن القول إن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية اتجهت صوب الدول الصناعية المتقدمة، بينما انخفضت حصة البلدان النامية من هذه التدفقات، أما بالنسبة للبلدان العربية مازالت تحصل على القليل من هذه التدفقات العالمية.

ثالثا:- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من المؤكد أن وراء هذا التطور الكمي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عوامل دفع وعوامل جذب تتمثل في مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والمؤسسية التي تسود البلد المضيف، وتعتبر الإطار الذي يحدد البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمر. وبشكل عام تعتمد عوامل جذب الاستثمار المباشر على أربعة محددات لها صلة بالموقع أو البلد المضيف والمستثمر فيه.

١- **الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية** :- إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي وعدم وجود استقرار سياسي واقعي" كان أو محتملا" لا يشجع على الاستثمار، كذلك الإجراءات والسياسات الاقتصادية ذات الطابع المالي والنقدي والتي يكون لها نتائج مباشرة على المستثمر الأجنبي كالأنظمة المتعلقة بالأجور والأسعار وسياسات معدل الصرف ومعدل الفائدة والضرائب وسياسات التخصيص والسياسات التجارية والصناعية.

كما تؤثر البنية الأساسية تأثيراً" على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين والتي تشمل خدمات الكهرباء وشبكات النقل والاتصالات، وقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، ان البنية الأساسية تحتل الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للاستثمارات (14).
 ٢- **الاطار القانوني والتنظيمي**: قامت العديد من الدول في السنوات الأخيرة بجهود مقبولة لتحرير الانظمة الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل توفير مناخ استثماري ملائم . تتمثل هذه الجهود بالتشريعات الخاصة بالغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين الى هذه الدول وتسهيلات لتسيير وادارة اعمال المستثمرين (Business Facilitation) مثل وكالات ترويج وتيسير الاستثمار وبناء السمعة وتنشيط اجراءات الاستثمار والحوافز الاستثمارية التي تشمل اعفاء المشروعات والعاملين فيها من الضرائب والسماح للمستثمرين الاجانب بتمليك الاراضي والعقارات والسماح بتحويل جزء من الارباح والاجور الى الخارج. (15).

هذا وتهدف بعض التشريعات الى معاملة الاستثمارات الاجنبية نفس معاملة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والمزايا. اضافة الى ذلك تدخل الممارسات الادارية والبيروقراطية والخدمات الاجتماعية والترفيهية كعوامل مؤثرة اساسية ضمن هذا الاطار.

٣- **العوامل الاقتصادية البحتة**: تعد من المحددات الاساسية لجاذبية الدولة للاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تتمثل بحجم السوق المحلي ومعدل النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية وعوامل الانتاج الاخرى، ويمكن تقسيم العوامل الى ثلاثة عناصر (16):

أ- الاستثمارات التي تسعى وراء السوق ووفرته (Market seeking) كمتوسط دخل الفرد وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة.

ب- الاستثمارات التي تسعى وراء كفاءة الانتاج (Efficiency Seeking) كتكاليف اجور العمل والبيئة التحتية ووسائل النقل وغيرها من عوامل الانتاج.

ج- الاستثمارات التي تسعى وراء الموارد والاصول الطبيعية (Asset Seeking /Resource) وهذه العوامل تبدأ اكثر اهمية وتأثيراً" لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية من العوامل الاخرى المتعلقة بالحوافز والقوانين الحكومية بخصوص التسهيلات والاعفاءات.

فالنمو وحجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية هي عوامل اكثر حسماً" في هذه المسألة. وفي هذا الصدد تشير الدلائل الى ان معظم الاستثمارات بين الولايات واليابان واوربا هي استثمارات ساعية وراء السوق واكثر من نصف هذه الاستثمارات توظف في قطاع الخدمات. اما في الدول النامية فمعظم الاستثمارات تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية او وسطية وفي الاغلب تكون هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية وتتخذ في دول قريبة من دول شركات الام وبعض هذه الاستثمارات يسعى ايضا" وراء الاصول والموارد في قطاع النفط والبنية التحتية لاسيما بعد عملية التخصيص (17).

٤- **المحددات الخارجية**: وتتضمن عوامل تدويل الانتاج كتخفيض تكاليف الانتاج وتجنب المخاطر والوصول الى مصادر التكنولوجيا والعولمة والتقدم التكنولوجي وسياسات الدول الصناعية المتقدمة التي تشكل عوامل دفع وراء هذه التدفقات.

فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي ومعدل الفائدة وارتفاع تكاليف الانتاج والانخفاض في كلفة المعاملات والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، جميعها عوامل تزيد من جاذبية البلدان النامية للاستثمارات المباشرة، كما تقوم هذه السياسات بتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الخارجية بهدف ضمان المنافسة على أسواق لتصدير العالمية (18). بالإضافة الى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي للدولة المضيفة هو الأكثر احتمالاً لجذب استثمارات اجنبية مباشرة. ان القيام بالاستثمار في الخارج هو ليس عملية ارتجالية او عفوية انما تخضع للعديد من العوامل والمحددات التي ستؤثر على كفاءة وقرار الاستثمار، وهو قرار لا يتخذه المستثمر الا اذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية والعائد المتزايد على الاستثمار.

رابعاً:- الآثار الاقتصادية /الاجيائية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر.

استمر الجدل محتدماً "بين مؤيدي الاستثمار الاجنبي المباشر ومناهضية، فهناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية صورة للهيمنة والتبعية وهناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية رافداً مهماً في عملية تمويل التنمية الاقتصادية واسلوباً في نقل وتطوير التكنولوجيا. وقد اثبتت الفترة الحالية ان تنافس معظم البلدان النامية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين المناخ الاستثماري فيها، الا دليل على هذه الاستثمارات ودورها الايجابي في الحياة الاقتصادية.

وبموضوعية تامة يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي سلاح ذو حدين (ايجابي وسلبى) وسيتم التطرق الى الآثار الايجابية والسلبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البلدان النامية ومنها العربية وعلى النحو الاتي:-

أ- الآثار الايجابية:-

١- يساعد على نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجية (How-Know).

٢- ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يترك اثاراً ايجابية على ميزان المدفوعات (Balance of payment)، اذ يساعد على تحريك رؤوس الاموال وانشاء الشركات وعوائد الاستثمار وينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب راس المال هذا من جهة ويساعد على تقليص الاستيرادات الضرورية من خلال توفير المنتجات التي كان سيتم استيرادها من الخارج وفي كسب الوقت في زيادة الصادرات والحصول على عملة اجنبية.

٣- يساهم في خلق فرص عمل اضافية وتشغيل الموارد الاخرى العاطلة والتقليل من اثر البطالة وبالتالي يساهم في تحويل شريحة مستهلكة فقط الى شريحة منتجة.

٤- ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثار مهمة في تحويل الموارد الطبيعية والمواد الى سلع ومنتجات مصنعة، الامر الذي يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة وخلق قيمة مضافة جديدة.

٥- المساهمة في تحويل عملية التنمية وتقليص فجوة الموارد الناتجة عن زيادة الاستثمارات المطلوبة عن المدخرات المحلية، ويشكل اضافة مباشرة الى تكوين رأس المال الثابت المحلي.

٦- يعد (FDI) وسيلة مكملة ومشجعة للاستثمارات الوطنية ، لاسيما عندما يحفز رأس المال الوطني للمساهمة في المشروعات او في اقامة مشروعات مماثلة او توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشروعات المكملة لتلك الشركات الاجنبية.

ب- الاثار السلبية

- ١- تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان النامية ان المستثمر الاجنبي عادة ما ينتج صوب المشروعات التي تحقق له اعلى ارباح وبأسرع وقت وبغض النظر عن حاجة ومتطلبات التنمية في البلد المضيف.
- ٢- غالبا" ماتستقدم الشركات الاجنبية المستثمرة تكنولوجيا تتناسب واحتياجاتها في تنفيذ مشاريعها وليس من اولوياتها تطوير التكنولوجيا المحلية في البلدان المضيفة.
- ٣- منافسة الاستثمار المحلي والشركات الوطنية على الموارد المالية والمادية النادرة والحصول على الاسواق المحلية والعالمية(19).
- ٤- يرى عدد من الاقتصاديين ان تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي اضافة الى أستغلال الايدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية الى فقدان الاستقلال وتعميق التبعية الاقتصادية والتخلف(20).
- ٥- قد يترك اثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال استنزاف رأس المال في البلدان المضيفة عن طريق تدفق سنوي للارباح المتحولة الى الخارج وتسرب جزء كبير من الدخل على المدى البعيد .

الاستنتاجات والمقترحات :- يمكن التوصل من خلال البحث الى العديد من الاستنتاجات والمقترحات وعلى النحو الاتي:-

أ- الاستنتاجات

- ١- مثل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) اهم اشكال التمويل الدولي التي تعتمد عليها البلدان النامية من حيث الحجم والاهمية النسبية التي بلغت نحو(77.7%) من اجمالي التدفقات الرأسمالية عام 2002 .
- ٢- ان تحول البلدان النامية نحو هذا النوع من الاستثمار قد يؤشر مدى اهمية وامكانية وجدوى هذه التدفقات في توسيع قاعدة الاقتصاد وتنوع مصادر الانتاج ونقل التكنولوجيا.
- ٣- تراجع حصة البلدان النامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عامي (2001،2002) بعد ان بلغت اعلى مستوى لها عام 2000 اذ وصلت الى(252.5)مليار دولار.
- ٤- مازالت البلدان العربية تحصل على نسبة متدنية جدا" من هذه التدفقات الاجنبية لانتجاوز(1.5%) بالرغم من تهيئة وتحسين المناخ الاستثماري والاجراءات المتعلقة بتشجيع النشاط الاستثماري والاصلاحات الهيكلية في بعض هذه البلدان.
- ٥- اوضحت الدراسة تطورا" كمي ملموس في اتجاهات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر التي تزايدت (سبعة) اضعاف بين عامي (1990،2000) ليصل الى نحو(1.4)تريليون دولار وكان للبلدان المتقدمة حصة الاسد من هذه التدفقات.

- ٦- يخضع الاستثمار المباشر للعديد من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي ستؤثر على كفاءة قرار الاستثمار، وتشكل بالمحصلة عوامل جذب لهذه الاستثمارات. وتعد العوامل الاقتصادية البحتة المتمثلة في النمو وحجم السوق ومدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية هي الأكثر حسماً في هذه المسألة.
- ٧- يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية ويبدو أن سعي البلدان المتقدمة إلى تشجيعه واجتذابه، له دلالة على أهميته الاقتصادية لاسيما في مجال تمويل فجوة الموارد وزيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتوظيف.
- وفي كل الأحوال تتوقف طبيعة هذه الآثار أو النتائج على مدى وجود إدارة سليمة وفاعلة للاقتصاد، قادر على التعامل بحذر مع هذه الاستثمارات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم ويساعد على تحقيق برامج التنمية.

١٦

المقترحات:-

- ١- العمل على تهيئة مناخ استثماري مناسب من خلال تحديث قوانين الاستثمار وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية ووضع برامج وسياسات ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢- تطوير البنية التحتية وتوفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي لتشجيع الاستثمارات والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي وتفعيل عمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.
- ٣- ان عجز السياسات الاقتصادية والمالية عن جذب الاستثمارات في البلدان العربية يقتضي تفعيل العمل العربي المشترك ومواجهة التحديات من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي لاسيما وأن البلدان العربية تمتلك مقومات التكامل الاقتصادي العربي.
- ٤- انشاء جهاز اعلامي عربي موحد تقع على عاتقه توفير كافة المعلومات عن المشاريع الاستثمارية من خلال بيان وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها في ضوء جدواها الاقتصادية وهو ما يعرف بالنافذة الاستثمارية.

الهوامش:

- ١- عبد السلام ابوقحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص24.
- ٢- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، بيروت، منشورات عويدات، 1982، ص11.
- ٣- د.قحطان السامرائي، د.هناء عبد القادر، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على البلدان النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة، بحث مقدم الى المؤتمر الاول في كلية الاقتصاد والعلوم

- الإدارية، جامعة الزرقاء بعنوان ((العولمة وابعادها الاقتصادية)) للفترة 8- 10 اب/2002 عمان. ص104.
- ٤- صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 ابو ظبي. ص235.
- ٥- جيل برتان، مصدر سابق. ص37، ص38
- ٦- ناطق شاكر محمود، الشركات متعددة الجنسيات، دار الحرية للطباعة. بغداد 1981، ص55.
- ٧- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ص238.
- ٨- Faini, R. Trade Liberalization in a Globalizing World, Paper Presented at the Annual World Bank Conference On Development Economics. Washington
- ٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، ص36
- ١٠- نفس المصدر، ص36
- ١١- د. علي البلبل وأتين فتح الدين، التدفقات الرأسمالية الأجنبية والبيئية في الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة من 23-24 شباط ابو ظبي الامارات العربية 2005، ص191. التي نظمها صندوق النقد العربي بعنوان ((التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والافاق)).
- ١٢- زايري بلقاسم وكوبالي بغداد، العوامل والمحددات المساعدة على ترقية الاستثمارات الأجنبية بحث مقدم الى مؤتمر المناخ المالي والاستثماري الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك في 29-31 اربد -الاردن 2002. ص4.
- ١٣- د. قحطان السامرائي. مصدر سابق، ص109 .
- ١٤- زايري بلقاسم. مصدر سابق، ص12.
- ١٨
- ١٥- د. عبدالسلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي/الاسكندرية، المكتب العربي الحديث 1991، ص423.
- ١٦- د. علي البلبل. مصدر سابق. ص189.
- ١٧- نفس المصدر، ص189.
- ١٨- The World Bank, World Development Report 1985 July, 1985, P13 .
- ١٩- د. سمير امين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان ((التنمية المستقلة في الوطن العربي)) لك2، بيروت 1987. ص187.
- ٢٠- د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجيهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة- دار المستقبل العربي، بيروت، 1993. ص 237-240.

